الأمم المتحدة

A/65/379

الجمعية العامة

Distr.: General
17 September 2010
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Spanish

الدورة الخامسة والستون

البند ٣٦ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الردود التي وردت من الدول الأعضاء استجابة للمذكرة الشفوية للأمين العام المؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠ بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من قراري الجمعية العامة ٢٠/٦٤، المعنون ''القدس''، و ٢١/٦٤، المعنون ''الجولان السوري''.

121010 121010 10-53980 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – الردود الواردة من الدول الأعضاء ٣

الأرجنتين ٣

كوبا ٤

جمهورية غينيا ٦

المملكة الأردنية الهاشمية ٧

لبنان ١٣

المكسيك ١٣

الجمهورية العربية السورية ١٤

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقراري الجمعية العامة ٦٤/٢٠ و ٦٤/٢١. وقد أكدت الجمعية العامة في قرارها ٦٤/٢٠، أن الحل الشامل والعادل والدائم لقضية مدينة القدس ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة لكلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأن يتضمن أحكاما ذات ضمانات دولية لكفالة حرية الديانة والضمير لسكانها، وتتيح إمكانية وصول الناس من جميع الأديان والجنسيات إلى الأماكن المقدسة بصورة دائمة وبحرية ودون عائق. وطالبت الجمعية العامة مرة أخرى من إسرائيل، في قرارها ٦٤/٢١، الذي يتناول السياسات الإسرائيلية في الأراضي السورية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، الانسحاب من كل الجولان السوري المحتل إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٢ – وللوفاء بمسؤوليتي في إعداد التقارير بموجب القرارين ٦٤/٢٠ و ٦٤/٢١، وجهت، في ١٠ أيار/مايو، مذكرات شفوية إلى الممثل الدائم لإسرائيل والممثلين الدائمين للدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة طالبا منهم إبلاغي بأي خطوات اتخذتها حكوماتهم أو تعتزم اتخاذها بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من تلك القرارات. وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠، كانت قد وردت سبعة ردود من الأرجنتين وكوبا وغينيا والأردن ولبنان والمكسيك والجمهورية العربية السورية. وترد تلك الردود في القسم الثاني من هذا التقرير.

ثانيا – الردود الواردة من الدول الأعضاء

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

امتثالا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، أعربت الأرجنتين عن دعمها لوضع القدس، وأدانت سياسة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية.

ووفقا لذلك، أعربت حكومة الأرجنتين، في آذار/مارس ٢٠١٠ عن شجبها التصريحات التي صدرت عن السلطات الإسرائيلية بشأن استمرار بناء المساكن في القدس الشرقية. وأدانت بقوة، على وجه التحديد في البيان الصادر في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٠، وتكرر صدوره في وقت لاحق يوم ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠، إعلان حكومة إسرائيل السماح ببناء ١ ٦٠٠ مسكن جديد في القدس الشرقية. وذكرت أن هذا القرار، الذي يقضي بمواصلة بناء المستوطنات في القدس الشرقية، يتعارض مع القانون الدولي، وينطوي على عدم

امتثال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، ويقطع الطريق على عملية استئناف مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية. وناشدت إسرائيل أن توقف على الفور وبشكل كامل بناء المستوطنات غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ليكون ذلك دليلا على التزامها بالاتفاقات المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط، تقديرا للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتأمين سلام عادل ودائم.

وبمناسبة الزيارة الرسمية التي قام بها بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، أكدت الأرجنتين، سواء في المحافل الدولية وعلى الصعيد الثنائي، ضرورة الامتثال الصارم للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة، ولا سيما القرار ٤٩٧ (١٩٨١)، المتعلق بقضية الجولان السوري المحتل.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

يجب على إسرائيل أن تمتثل لأحكام قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وتنسحب بالكامل من الجولان السوري المحتل إلى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ويجب على إسرائيل أيضا أن تلتزم بمرجعية مدريد، على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، التي تعتبر في مجملها عنصرا أوليا وأساسيا في عملية التفاوض التي ينبغي التقيد بها، بما في ذلك البدء فورا، بترسيم خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. ويجب على إسرائيل كذلك أن تمتثل، فورا ومن دون قيد أو شرط، لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وعليها تطبيقها على حالة المعتقلين السوريين في الجولان السوري المحتل.

وتكرر كوبا إدانتها الشديدة للممارسات الإسرائيلية الوحشية في السجون التي أنشئت أثناء الاحتلال، وتعرب عن قلقها الشديد إزاء الظروف اللاإنسانية التي يعيشها المعتقلون السوريون في الجولان السوري المحتل، والتي أدت إلى تدهور صحتهم البدنية وعرضت حياتهم للخطر، في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي. ويجب أيضا أن تعيد إسرائيل فتح معبر القنيطرة، ليتسنى للمواطنين السوريين الذين يرزحون تحت الاحتلال الإسرائيلي أن يزوروا وطنهم الأم سورية.

وتؤكد كوبا من جديد دعمها وتأييدها غير المشروطين لحقوق الجمهورية العربية السورية ومطالبها العادلة باستعادة سيادتها الكاملة على الجولان السوري المحتل، على أساس

مرجعية مبادرة السلام العربية وعملية مدريد للسلام ومبدأ الأرض مقابل السلام، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذها أو ستتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في محاولة لتغيير الهيكل القانوني والمادي والديمغرافي والوضع المؤسسي للجولان السوري المحتل، من قبيل القرار غير القانوني الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، فضلا عن التدابير التي اتخذها إسرائيل لتطبيق ولايتها القضائية وإدارتها هناك، هي إجراءات وتدابير لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني.

وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد أن كل هذه التدابير والإجراءات، بما في ذلك بناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها على أسس غير قانونية في الجولان السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧، تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، بما في ذلك، على وجه التحديد، قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، واتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وتحديا لإرادة المجتمع الدولي.

إننا نطالب بإنهاء الاحتلال في كافة الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ والتي لا تزال تحت احتلالها – أي الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل – وبالسماح بإقامة دولة فلسطينية مستقلة تكون القدس الشرقية عاصمة لها، ونطالب أيضا بالتوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (ثالثا)، الذي اتخذ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

وستواصل كوبا تقديم الدعم والمساهمة بجميع السبل الممكنة من أجل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط على أساس جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، ومرجعية مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق.

ونؤكد من جديد أنه لا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط إلا بعودة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها الجولان السوري ومزارع شبعا، إلى أصحابها، من دون شروط. إن استعادة الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني الذي عانى طويلا من أجل تقرير المصير، وعودة اللاجئين، وإقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، على نحو ما طالبت به قرارات الأمم المتحدة المتعاقبة، كل ذلك يعد أمرا أساسيا لتحقيق السلام.

وترى كوبا أن إسرائيل، وإن كانت تقترح رسميا استئناف المحادثات والاتصالات من أجل تحقيق السلام، فإن قصدها من ذلك هو كسب الوقت لا غير، لإطالة أمد حالة البؤس

الحالية في الأراضي المحتلة والاستمرار في فرض العقوبات المالية التي تؤثر على حياة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وهذا يدل على عدم وجود إرادة حقيقية لدى القادة الإسرائيليين للعمل على تمهيد الطريق من أجل السلام الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة، بما في ذلك الشعب الإسرائيلي والمجتمع الدولي.

وفي سياق الحالة الخطيرة الراهنة في الشرق الأوسط، تؤكد كوبا من جديد ما يقع على عاتق الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، من مسؤولية مستمرة في ما يتعلق بإحلال السلام والأمن في المنطقة، بما في ذلك حل قضية فلسطين.

جمهورية غينيا

[الأصل: بالفرنسية]

إن حكومة جمهورية غينيا، انطلاقا من التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وحرصا منها على احترام التزاماتها الدولية، واحتراما للأهداف والقواعد والمبادئ التي تنظم شؤون المنظمات والمؤسسات دون الإقليمية والإقليمية التي هي عضو فيها، وإذ تؤكد من جديد إيمانها بمبادئ المساواة وسيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، تدعو بشدة إلى إعادة الجولان السوري، المحتل من قبل إسرائيل، إلى أصحابه فورا ومن دون شروط.

وتؤكد جمهورية غينيا من جديد دعمها وتأييدها لمطالب سورية وحقوقها المشروعة باستعادة سيادتها الكاملة على الجولان السوري المحتل، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وهي تؤكد من جديد أيضا أن جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها في الجولان السوري المحتل، هي تدابير لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني، على نحو ما أكده مجلس الأمن في القرار ٤٩٧ (١٩٨١). ولذلك، فإنها تطلب من إسرائيل أن تلغي أي قرار اتخذ في هذا الصدد، وخصوصا القرار المتخذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١.

وترى جمهورية غينيا أن استمرار احتلال الجولان السوري وضمه بحكم الواقع يشكلان حجر عثرة أمام الجهود المبذولة لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة. وهي تدعو إسرائيل إلى احترام جميع التزاماتها، والانسحاب من كل الجولان السوري المحتل.

وهي توجه نداء عاجلا إلى جميع الأطراف المعنية، وإلى راعيي عملية السلام والمجتمع الدولي للقيام بكل ما يلزم لضمان استئناف عملية السلام ونجاحها بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتكرر جمهورية غينيا تأكيد التزامها الثابت بعدم ادخارها أي جهد للمساعدة في إحلال حقبة جديدة من السلام والأمن والاستقرار في الجولان السوري وفي المنطقة.

المملكة الأردنية الهاشمية

[الأصل: بالإنكليزية]

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تشعر بقلق عميق إزاء الإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب التي تؤثر سلبا على سلامة القدس القديمة وأسوارها وأصالتها وتراثها الثقافي، وتشكل خرقا للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك التزامات إسرائيلية محددة بموجب اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في التراعات المسلحة لعام ١٩٥٤، التي يشكل كل من إسرائيل والأردن طرفا فيها، والتي لا تزال سارية المفعول في جميع الأوقات على جميع الأطراف، فيما يتعلق بالمسجد الأقصى والحرم الشريف اللذين يشكلان جزءا من الممتلكات الثقافية التي احتلت في عام ١٩٦٧، بما فيها مدينة القدس القديمة وأسوارها. علاوة على ذلك، فإن هذه الإجراءات والحفريات الإسرائيلية المتغلغلة في الأماكن المقدسة وحولها في القدس، التي تقع هي أيضا تحت وصاية الأردن، غير مقبولة تماما وتناقض، نصا وروحا، المادة ٩ من معاهدة السلام الموقعة بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل، المسجلة في الأمم المتحدة.

ولا تزال إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال في مدينة القدس القديمة وأسوارها، من خلال الأفعال والتقصير، تواصل انتهاك القانون الإنساني الدولي واتفاقيات اليونسكو ذات الصلة، بسماحها بالقيام بحفريات غير قانونية ومتغلغلة تؤثر سلبا على سلامة مدينة القدس القديمة وأسوارها وأصالتها وثقافتها وتعرض للخطر الهياكل والأساسات في منطقة مجمع الحرم الشريف المجاورة، في تجاهل تام لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية في التراعات المسلحة، والبروتوكولات الملحقة بها، واتفاقية التراث العالمي لعام ١٩٧٢. علاوة على ذلك، فإن بناء جدار الفصل الإسرائيلي في القدس الشرقية المحتلة وحولها، إلى جانب بناء سكة الترام على طول أسوار المدينة القديمة، يؤثران سلبا على سلامة القدس الشرقية المحتلة وأصالتها وتراثها الثقافي ومشاهدها الطبيعية التاريخية، بما في ذلك مدينة القدس القديمة وأسوارها.

ويهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على أنشطة الحكومة الأردنية ومشاريعها في مدينة القدس القديمة وأسوارها. علاوة على ذلك، واستنادا إلى ملاحظات وزارة الأوقاف الأردنية، يقدم التقرير معلومات وأدلة بشأن الأعمال الإسرائيلية المستمرة من جانب واحد في مدينة القدس القديمة وأسوارها، التي تؤثر سلبا على سلامة المدينة، وأصالتها وتراثها الثقافي وتشكل خطرا عليها.

وفي هذا الصدد، تود حكومة المملكة الأردنية الهاشمية التأكيد على حتمية أن تواصل الأمم المتحدة ووكالاتها تقديم التوجيهات والإرشادات اللازمة صوب وفاء جميع الأطراف بالتزاماتها تجاه مدينة القدس القديمة وأسوارها التي تكتسب أهمية قصوى في الإسلام والمسيحية واليهودية.

وتود حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أن توضح أن استمرار إسرائيل في إبداء عدم التعاون ورفض الطلبات الأردنية دخول خبراء من مواطنيها مع معداتهم لأخذ القياسات المناسبة لموقع باب المغاربة، ليتسنى وضع التصميم الأردني النظري حسب تقييم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وفقا لقرار اليونسكو 181 EX/5 Add 4. ومما يؤسف له، في هذا الصدد، أن السلطات الإسرائيلية رفضت مرارا، في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩، دخول خبراء أردنيين مع معداتهم إلى الموقع، رغم محاولات من جانب السلطات الأردنية تنسيق هذا الأمر مع نظرائها الإسرائيليين. وترى الحكومة الأردنية أن تدخل الأمم المتحدة واليونسكو مسألة بالغة الأهمية من أجل الحفاظ على سلامة مدينة القدس القديمة وأصالتها، بما في ذلك طريق باب المغاربة.

إن واجب إسرائيل بأن تتعاون مع السلطات الأردنية بشأن مسألة باب المغاربة أمر يمليه القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ واتفاقية لاهاي المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية في النزاع المسلح لعام ١٩٥٤، وكلتاهما أشير إليها في قرار لجنة التراث العالمي 33COM 7A.18 وقرار المجلس التنفيذي لليونسكو 182 EX/5 Add 4. ووفقا لهذا، يتعين على السلطات الإسرائيلية أن تسمح للخبراء الأردنيين الوصول إلى موقع باب المغاربة، لتمكينهم من اخذ القياسات اللازمة لوضع اللمسات الأخيرة على التصميم الأردني، الذي يعتبر حاليا تصميما نظريا. وللأسف، فإن هذا التعاون الذي يعد ضروريا لمواصلة العملية نحو إعداد التصميم النهائي الذي سيقدم إلى مركز التراث العالمي، لا تزال السلطات الإسرائيلية تنكره على نظرائها الأردنيين، حسبما أبلغت به وزارة الخارجية الإسرائيلية القائم بالأعمال الأردني في إسرائيل يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

وعلى الرغم من أن السلطات والأوقاف الأردنية هي السلطات الموكلة إليها، بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤، حق وواجب صيانة موقع المغاربة والمحافظة عليه، مع التعاون المطلوب من إسرائيل، فإننا نرى أن مشاركة الأمم المتحدة واليونسكو في هذه المسألة أمر بالغ الأهمية من أجل الحفاظ على سلامة المدينة القديمة في القدس وتراثها الثقافي، بما في ذلك طريق باب المغاربة. فإزاء هذه الخلفية، على وجه التحديد، وعلما بأن لجنة التراث العالمي قررت، في مقررها 33COM 7A.18 مواصلة تعزيز آلية الرصد، تطلب الحكومة الأردنية من مركز التراث العالمي واليونسكو تنظيم وتسهيل عقد اجتماع المتابعة التقني اللازم في موقع باب المغاربة مع جميع الأطراف المعنية لزيادة تبادل المعلومات.

علاوة على ذلك، فإن الحكومة الأردنية تؤكد من جديد أن الفقرة ٩ من قرار المجلس التنفيذي لليونسكو 182 EX/5 Add 4 تقر بوضوح ''بوجود مخاوف عميقة بشأن القرار الذي اتخذته لجنة تخطيط منطقة القدس بشأن طريق باب المغاربة''، وأن الفقرة ١٠ تطلب ما يلي: ''على الرغم من اتخاذ القرار المذكور في الفقرة ٩، فإن عملية تصميم طريق باب المغاربة ينبغي أن تشارك فيها الأطراف المعنية جميعها، وفقا لروح ومضمون القرارات السابقة للجنة التراث العالمي''، ولذلك، فإن عدم إشراك الأردن في عملية التصميم الذي وضعته اليونسكو يعتبر فعلا إجراء من جانب واحد وفقا للفقرات ٩ و ١٠ و ١١ من القرار المذكور أعلاه، إذ إن مجلس اليونسكو التنفيذي، في الفقرة ١١، أكد، في وقت لاحق في هذا الشأن أنه ''ينبغي عدم اتخاذ تدابير من جانب واحد أو غير ذلك، تؤثر سلبا على سلامة الموقع وأصالته، وفقا لاتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لعام ١٩٧٢، وعند الاقتضاء، الأحكام ذات الصلة المتعلقة بحماية التراث الثقافي من اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح، لعام ١٩٥٤''.

بناء على ذلك، فإن الحكومة الأردنية تؤكد، على نحو لا لبس فيه، حقها في إرسال خبرائها إلى الموقع مع معدات قياس، وتؤكد من جديد رفضها جميع الإجراءات الانفرادية التي تقوم بها إسرائيل في هذا الصدد والتي لا تمتثل للمادة ٥ (٢) من اتفاقية لاهاي. ولا ينبغي أن يسمح للسلطة القائمة بالاحتلال اتخاذ مثل هذه الإجراءات، إلا عندما تكون السلطات الوطنية المختصة غير قادرة على الاضطلاع بها، وأن يتم ذلك بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية، لكفالة اتخاذ أفضل التدابير اللازمة للمحافظة على الموقع. ولما كان الأردن طرف معنيا، والسلطة الوطنية المختصة والقادرة، فإنه لا يقبل أي عملية لا تمكنه من استيفاء حقوقه المتعلقة بحماية الموقع المغربي وإكمال التصميم النهائي للطريق.

ومما يبعث على القلق أيضا أن المسؤولين الإسرائيليين رفضوا اقتراح المحكمة في القدس بأن يصرف النظر عن الخطة المثيرة للخلاف المتعلقة بطريق باب المغاربة بعد أن قبلت القاضية بأن توسيع الساحة ينتهك ترتيب ''الوضع القائم''. وما يثير الانزعاج إلى حد ما أن المسؤولين الإسرائيليين رفضوا الحل الوسط الذي عرض على المحكمة، وهو أن يعاد بناء الطريق، أو على أقل تقدير أن يتبع الجسر المسار الفعلي للطريق. إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تخشى أن يكون هذا الرفض للتسوية التي عرضتها المحكمة بمثابة تمهيد لاتخاذ تدابير من جانب واحد في الموقع، وهو ما قد يبدو استفزازيا إلى حد بعيد، مع لزوم ألا يغيب عن البال ردود الفعل العنيفة التي حدثت في الماضي إزاء تدابير كهذه في هذه المنطقة الحساسة من القدس.

ومما يشكل مصدر قلق عميق أيضا لدى الحكومة الأردنية، أن الحفريات الإسرائيلية المتغلغلة في بلدة سلوان تسببت في سقوط الأرضية وحدوث انهيار في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، في الشارع الرئيسي في سلوان الذي يربط وسط المدينة بمجمع الحرم الشريف، وحدث مرة أخرى انهيار أكبر في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، في شارع وادي حلوة، حيث نجم عن ذلك حفرة عمقها ثلاثة أمتار وعرضها أربعة أمتار، في وسط الشارع الرئيسي، فأدت إلى حدوث انهيارا في هيكلية الشارع وأضرار بالغة في المباني التاريخية المحيطة. ومن دواعي القلق العميق أن الحفريات الإسرائيلية في سلوان والأنفاق التي تحفر باتجاه المسجد الأقصى، تسببت في انهيار أرضية مدرسة البنات التابعة للأونروا.

علاوة على ذلك، ومما يبعث على القلق البالغ لدى حكومة الأردن أن السلطات الإسرائيلية لا تبذل العناية الواجبة لمنع القيام بالحفريات وحفر نفق يمتد بطول الشارع الرئيسي في سلوان نحو أسوار المسجد الأقصى في البلدة القديمة من القدس، بالإضافة إلى عدم منعها النقل غير المشروع لكميات كبيرة من الحصى والحجارة من مواقع الحفريات في سلوان إلى جهات مجهولة. وترى الحكومة الأردنية أن هذه الحفريات تهدد سلامة المباني المحيطة في سلوان وأصالتها وتراثها الثقافي، وتؤثر سلبا عليها وتعرض للخطر هيكل أسوار مدينة القدس القديمة وأسس المباني في منطقة مجمع الحرم الشريف المتاخمة.

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تعتبر الحفريات المذكورة أعلاه في سلوان وما ترتب عليها من انهيارات بأنها خطيرة جدا وتغلغلية، لأن العديد من المنازل والطرق وسلوان هشة بالفعل ومعرضة للانهيار. علاوة على ذلك، فإن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تشعر بقلق عميق عندما تعلم أن هذه الأعمال الإسرائيلية لا تزال مستمرة، على

الرغم من النداءات الموجهة إلى إسرائيل بأن تتدخل بشكل إيجابي وسريع لإنهاء أي أعمال من هذا القبيل في سلوان.

ولا تزال الحفريات الإسرائيلية المتغلغلة في منطقة قصور الأمويين مستمرة، أما المزاعم الإسرائيلية التي تذهب إلى أن ''الأعمال التي نفذت لا تعدو أن تكون مجرد إزالة أنقاض وأتربة متراكمة من أجل الحفاظ على جماليات المنطقة المحيطة''، فهي غير مقبولة وتتعارض مع تقارير سلطات الأوقاف الأردنية ولجنة إعمار المسجد الأقصى. وتبين ملاحظات الأوقاف الأردنية أن حفريات إسرائيلية جديدة استؤنفت يوم ١٠ آذار/مارس ٢٠١٠ في أرض ''الخاتونية''، بالقرب من الطرق المعبدة في الركن الجنوبي من المنطقة، وعلى بعد ١٠ إلى ١٢ مترا من الطريق الرئيسي. علاوة على ذلك، أعلنت نشرة الجامعة العبرية، في القدس في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٠، أن ''الحفريات الأثرية التي قامت بها الجامعة، بالتعاون مع سلطات الآثار الإسرائيلية، وسلطة الطبيعة والمنتزهات وشركة تنمية القدس الشرقية أدت، كما يزعم، إلى الكشف عن جزء من جدار من المدينة القديمة من القدس يعود إلى القرن العاشر قبل الميلاد، ويبلغ طوله ٧٠ مترا وارتفاعه ستة أمتار، ويقع بين سلوان والسور الجنوبي للمسجد الأقصى''.

وعلى نفس المنوال، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإزالة ونقل طبقات أثرية هامة من أراضي الوقف الإسلامي المجاورة للمسجد الأقصى، وشمل ذلك إزالة حجر كبير له أهمية أثرية كبيرة كان موجودا في مجمع الحرم الشريف في القدس الشرقية المحتلة ووضع أمام مبنى الكنيست الإسرائيلي في القدس الغربية.

ومما يؤسف له أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لا تزال تعرقل عمل الكوادر الفنية التابعة للجنة إعمار المسجد الأقصى الأردنية وتمنع نقل المواد اللازمة من الأردن لأعمال الترميم. ومنعت اللجنة أيضا من تثبيت هلال قبة الصخرة ومن جلب قطع البلاط اللازمة لإصلاح القبة نفسها.

وتجري سلطات الاحتلال الإسرائيلي حاليا حفريات في أماكن مختلفة في البلدة القديمة من القدس والمناطق المحيطة بالمسجد الأقصى وساحة البراق في اتجاهات مختلفة، خلافا لقرار لجنة التراث العالمي 33 COM 7A. 18. إن وزارة الأوقاف الأردنية تطلب من اليونسكو ولجنة التراث العالمي القيام على وجه السرعة بإرسال بعثة لتقصي الحقائق وبممارسة ضغوط على إسرائيل لتوقف جميع أعمال الحفريات هذه.

وتخشى وزارة الأوقاف الأردنية من وجود مخططات إسرائيلية لتغيير طابع مدينة القدس القديمة وأسوارها، خلافا لقرار لجنة التراث العالمي 33 COM 7A 18.

وقامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحفريات في شارع الواد داخل البلدة القديمة في القدس واستخدمت جدرانا خرسانية وأعمدة مصبوبة؛ وكان الغرض من البناء هو تشييد كنيس يهودي فوق هذا الموقع. فقد استولوا على أراضي الوقف المحيطة قرب حمام العين وحمام الشفاء (اللذين قامت اليونسكو بتجديدهما).

وتقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي أيضا بتنفيذ مشروع سكة حديد بالقرب من أسوار مدينة القدس القديمة، وهو ما سوف يؤثر سلبا على سلامة مدينة القدس القديمة وأسوارها وأصالتها وتراثها الثقافي، بسبب الاهتزازات التي قد تنشأ من سير القطار على سكة الحديد بالقرب من بوابة دمشق وباب الخليل وتعرض للخطر أساسات سور المدينة القديمة الهش. فمن شأن هذا العمل الذي تقوم به السلطات الإسرائيلية أن يؤثر سلبا على سلامة مدينة القدس القديمة وأسوارها وأصالتها وتراثها الثقافي.

وقامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة مبنى المدرسة التنكزية المملوكية في مدينة القدس القديمة وأسوارها، وهي تستخدمها لمرابطة قوات الشرطة وحرس الحدود، وقد حالت مرارا دون وصول وزارة الأوقاف الأردنية إلى هذا المبنى، وهذا يتعارض مع القانون الدولي الإنساني، واتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ واتفاقية التراث العالمي لعام ١٩٧٢.

وتنفذ سلطات الاحتلال الإسرائيلي حاليا عمليات تنقيب تغلغلية في الجانب الغربي من ساحة البراق وتحت مبنى دائرة الأوقاف والمباني المجاورة، وقد شعر السكان بالهلع وهم يرون أدوات الحفر تخترق جدران منازلهم.

وتجري سلطات الاحتلال الإسرائيلي حفريات بالقرب من النفق الغربي المحيط بساحة البراق، معرضة مباني تاريخية ومباني تراثية ثقافية للخطر، كالمدرسة المنجقية، والمدرسة العمرية والمدرسة الجوهرية.

وتعمد سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى تغيير الأسماء الجغرافية التقليدية للمواقع التاريخية والتقليدية، خلافا للقوانين والأعراف الدولية.

واستهدفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الخانقاه الصلاحية والحائط الغربي لكنيسة القيامة واستولت على السور الأثري.

وتحظر سلطات الاحتلال الإسرائيلي على سلطات الأوقاف الإسلامية إنارة الحرم الشريف.

وتمنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسيحيين العرب من دخول المسجد الأقصى لغرض زيارته ورؤية معالمه التاريخية والثقافية، ويسهم هذا في انتشار المظاهر المسلحة داخل الحرم الشريف.

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تحث الأمم المتحدة على مطالبة السلطات الإسرائيلية بالكف عن اتخاذ إجراءات كهذه من جانب واحد، من دون تأخير، ومنع أي أفعال أو أوجه التقصير تؤثر سلبا على سلامة مدينة القدس القديمة وأسوارها وأصالتها وتراثها الثقافي، بوصفها موقعا سجله الأردن، في عام ١٩٨١، ضمن قائمة اليونسكو للتراث العالمي، وسجله في عام ١٩٨٢ ضمن قائمة مواقع التراث العالمي المعرضة للخطر. إن هذه الأفعال تشكل خرقا للقانون الدولي، بما في ذلك التزامات محددة بموجب اتفاقية لاهاي المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح، لعام ١٩٥٤، التي يشكل كل من إسرائيل والأردن طرفا فيها، والتي لا تزال سارية المفعول في جميع الأوقات. وتدعو كذلك منظمة اليونسكو ولجنة التراث العالمي إلى تنفيذ ولايتيهما في حماية سلامة مدينة القدس القديمة وأسوارها وأصالتها وتراثها الثقافي، بما في ذلك مجمع الحرم الشريف الذي يكتسب أهمية دينية قصوى لما يقرب من مليار مسلم في جميع أنحاء العالم.

لبنان

[الأصل: بالعربية]

نفيدكم بأن لبنان ملتزم بمضمون قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦٤/٢١ بشأن عدم الاعتراف بأي من التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وذلك عملا بمبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يؤكدان على ضرورة احترام سيادة الدول.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

يرى المكسيك أن توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل لا يساعد على تهيئة مناخ موات لاستئناف محادثات السلام بين الطرفين، ولذلك فقد دعت حكومة إسرائيل إلى التخلي عن تلك التدابير لتجنب هذه الأعمال التي تتنافى والقانون الدولي وتشكل عائقا خطيرا أمام عملية السلام في المنطقة.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

منذ الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري عام ١٩٦٧ والمجتمع الدولي يكرر رفضه الشديد لهذا الاحتلال مطالبا بانسحاب القوات الإسرائيلية المحتلة من كامل الجولان السوري. وقد أكد قرار الجمعية العامة ٢١/٦٤ عن القلق الذي يساور المجتمع الدولي نتيجة عدم امتثال إسرائيل للقرارات ذات الصلة واستمرارها في احتلال الجولان خلافا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. كما اعتبر قرار الجمعية العامة ٢١/٦٤ أن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوري لاغ وباطل وليست له أية شرعية على الإطلاق وفقا لما جاء في قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وطالب إسرائيل بإلغائه.

وبعد مرور ٤٣ عاما على هذا الاحتلال الجائر ورغم قرارات الشرعية الدولية ومطالبة معظم دول العالم في جميع المحافل الدولية بإنهاء هذا الاحتلال وشجبها للممارسات الإسرائيلية القمعية اليومية والانتهاكات الصارخة لكل المواثيق والأعراف الدولية، فإن إسرائيل ما زالت غير عابئة بكل هذه النداءات والقرارات الدولية دون أن يكون هناك أي رادع يقف في وجه مطامعها التوسعية.

لقد أكدت الجمهورية العربية السورية حرصها الشديد على مواصلة العمل والتعاون مع منظمة الأمم المتحدة لإنهاء هذا الاحتلال. وانطلاقا من هذا المفهوم، تؤكد سوريا بما لا يدع مجالا للشك أن قرارات الأمم المتحدة لا تزال هي المرجع الأساسي لحل الأوضاع في الشرق الأوسط والتوصل إلى حل عادل وشامل للمشاكل القائمة فيه. ونظرا لهذا المبدأ الثابت في السياسة السورية، فقد أعلن السيد الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، وفي أكثر من مناسبة، عن استعداد سوريا لاستئناف مفاوضات السلام على الأسس التي انطلقت منها عملية السلام في مدريد عام ١٩٩١. كما أعلنت سوريا في جميع المحافل الدولية التزامها الكامل بالقرارات الدولية ذات الصلة وطالبت بتنفيذها وخاصة القرارات ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٩٧، وبمبدأ الأرض مقابل السلام، بما يكفل انسحاب إسرائيل التام من كامل الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

تدين حكومة الجمهورية العربية السورية قرارات الحكومة الإسرائيلية بتكثيف الاستيطان في الجولان السوري المحتل، لا سيما قرار مجلس المستوطنات الإقليمي في الجولان وبمصادقة من حكومة الاحتلال ببناء قرية سياحية استيطانية جديدة بالقرب من مستوطنة ايتعام الإسرائيلية، وكذلك قيام مجلس المستوطنات بالتعاون مع إدارة مستوطنة يوباتان الدينية المتطرفة لجذب آلاف المستوطنين إلى الجولان السوري المحتل، وكذلك قيام الجمعيات

السياحية الإسرائيلية بالتركيز على إقامة مستوطنات تحت عنوان /قرى سياحية/ في منطقة /البطيحة/ الواقعة في أقصى جنوب الجولان المحتل، وخاصة في المنطقة المعروفة باسم /تل الصيادين/ الكائنة على الساحل الشرقي لبحيرة طبريا، بالإضافة إلى قيام المنظمات اليهودية العالمية بتنظيم رحلات سياحية لهذه القرى، وقيام سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتطوير وتوسيع البنية التحتية في بعض المستوطنات، وتعزيز الاستيطان فيها ومنها (مستوطنة إليعاد، وعين زيفان، وناطور، وخسفين، وحادينس، ونوف) وتؤكد أن هذه الممارسات تبين بصورة واضحة نية إسرائيل الحقيقية الرافضة للسلام، وغير الآبهة بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وآخرها قرارها رقم ٩٣/٦٤ المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الذي طالبت فيه إسرائيل مجددا بالوقف التام لأشكال الاستيطان الإسرائيلي.

ترفض حكومة الجمهورية العربية السورية قيام مندوبة إسرائيل الدائمة في نيويورك بتوزيع منتجات مصدرها الجولان السوري المحتل، وتشدد على أن مثل هذه التصرفات تشكل مخالفة صريحة لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ ولقرار الجمعية العامة رقم ١٨٥/٦٤ تاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ المعنون بالسيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية.

ترفض الجمهورية العربية السورية اعتماد الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في قراءة أولى قرارا بإجراء استفتاء عام يفضي بأن أي اتفاق يؤدي إلى انسحاب إسرائيل من الجولان السوري المحتل والقدس الشرقية يجب أن يحظى بتأييد أكثر من ٨٠ في المائة من الإسرائيليين، وهذا يعتبر انتهاكا واستخفافا بالقانون الدولي الذي ينص على عدم جواز حيازة أراضي الغير بالقوة، كما يتعارض مع القرار ٤٩٧ لعام ١٩٨١.

تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية مجددا على طلبها من كل من الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس الجمعية العامة والمفوض السامي لحقوق الإنسان ورئيس مجلس حقوق الإنسان ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الضغط على إسرائيل لتأمين ظروف صحية أكثر إنسانية للأسرى السوريين المعتقلين في سجونها، وكذلك تعرب عن رفضها للمحاكمة الصورية التي أجرتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمواطن السوري يوسف شمس، حيث حكمت عليه السلطات الإسرائيلية بالسجن لمدة ٥ سنوات، وكذلك للصحفي السوري عطا فرحات الذي حكمت عليه بالسجن لمدة ٣ سنوات بسبب عمله الصحفي الوطني الحر.

كما نؤكد على طلب حكومة الجمهورية العربية السورية من الجهات الدولية المذكورة آنفا ضرورة الضغط على إسرائيل للتراجع عن قرارها بمنع زيارة المواطنين السوريين

من الجولان السوري المحتل لوطنهم سوريا عبر معبر القنيطرة، آخذين بالاعتبار معاناة المواطنين السوريين المادية والنفسية والجسدية من جراء هذا الإجراء الإسرائيلي التعسفي المخالف لاتفاقات جنيف ولكل الأعراف والمواثيق الدولية الإنسانية، وتشدد على أن الممارسات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل قد تجاوزت كل الحدود القانونية والأخلاقية والتي كان آخرها فرض سلطات الاحتلال الإسرائيلية الإقامة الجبرية لمدة عامين على الطفل فهد لؤي شقير البالغ من العمر سنتين متذرعة بأنه ولد خارج إسرائيل عندما كان والداه يدرسان في سوريا.

تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية على ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة بدون تمييز وانتقائية، وتفعيل اتفاقيات جنيف للضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للامتثال لإرادة المجتمع الدولي لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

كما تؤكد الجمهورية العربية السورية تأييدها لقرار الجمعية العامة رقم ٢٠/٦٤ المعنون ''القدس'' وتدعو سوريا المجتمع الدولي لممارسة الضغوط على إسرائيل لكي تنهي احتلالها للأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وأن تلتزم بقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي قرر فيه عدم الاعتراف بـ ''القانون الأساسي'' الذي أصدرته إسرائيل بشأن القدس، والذي أكد على أن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس قرار غير قانوني ومن ثم فهو لاغ وباطل وليست له أي شرعية على الإطلاق.